

السُّورَةُ الْعَامِلِيَّةُ

فِي

تَنْفِيحِ الْقَوَاعِدِ الرَّجَالِيَّةِ

(بَحْوثٌ تَهْدِيَّةٌ - طُرُقُ التَّحْقِيقِ)

الْحَلْفَةُ الْأُولَى

بِقَتْلِهِ

السَّيِّحُ مُعِينٌ حَسَنٌ دَقِيقٌ الْعَامِلِيُّ

دقيق عاملي ، معين ، ١٩٦٧ م - ١٣٨٧ ق.
السوانح العاملية في تنقيح القواعد الرجالية / بقلم معين حسن دقيق العاملي.
قم : أمين اندیشه ، ١٤٢٦ ق - ١٣٨٤ ش.
٢٧٠٠٠ ريال

(ج. ١) 0-1-95917-964 ISBN

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا
کتابخانه .

مندرجات : ج. ١ . بحوث تمهیدیه - طرق التقييم .

١ . حديث - علم الرجال . ألف . عنوان

٢٦٤ / ٢٩٧

٩٧ / ١١٤ BP

اسم الكتاب : السوانح العاملية في تنقيح القواعد الرجالية

اسم المؤلف : الشيخ معين حسن دقيق العاملي

الناشر : أمين اندیشه

المطبعة : مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي

الطبعة : الأولى / ١٤٢٦ هـ . ق - ١٣٨٤ هـ . ش

الكمية : ١٥٠٠ نسخة

السعر : ٢٧٠٠٠ تومان

البريد الإلكتروني : mohsenqom@hotmail.com



الحمد لله ربّ العالمين، بارئ الخلائق أجمعين، فاطر النّار وعِلّين، وباعث الرُّسل بما فيه حياة أهل الأرضين.

ثمّ الصّلاة والسّلام على الرّسول الذي أنعم به على الأميين، وجعله خير خلقه، وسيدّ بريته، وهو النّبيُّ الأكرم، المصطفى الأجد، المحمود الأحمد، أبو القاسم مُحَمَّد.

والصّلاة والسّلام على الهداة المهديين من آل الطّيبين الطّاهرين، الذين استودعهم علمه، وجعلهم باباً لحكمته، وأدلاءً على منهجه، وقادةً إلى جنّته، الذين من تمسّك بحبلهم نجا، ومن تخلف عنهم غرق وهوى.

أمّا بعدُ، فلا يخفى على أهل العلم والفضل ما لتأسيس القواعد والفوائد الرّجالية من أهميّة كبرى، وأثرٍ عظيم؛ إذ أنّها من جهةٍ تُعينُ على فهم الكتب المعدّة لترجمة الرّواة والمُحدّثين، كالفوائد المبنوثة لشرح مفردات التّقييم. ومن جهةٍ أخرى تسدُّ النّقص الطّارىء على الأسانيد من جرّاء الاقتصار على المفردات الواردة

في الأصول الرجالية، كما هو ديدنُ المبتدئين؛ فإنَّ تنقيح القواعد الكلية كثيراً ما يُؤدِّي إلى الانقلاب في وصف السند من الضعف والجهالة إلى الاعتبار والمثانة.

ولا يخفى ما لهذا الانقلاب من التوسعة على الفقيه في حركته الاستنباطية؛ إذ أنَّ الاقتصار على تقييمات الأصول الرجالية يُضيِّق الأدلة الاجتهادية عليه، ويجعله كثير الاعتماد على الأصول والقواعد المثبتة للأمن تارة، وللحظر أخرى.

هذا، وقد كان بداية ما سطرته في هذا الكتاب عبارة عن محاضرات ألقيتها على جمع من طلبة علوم أهل البيت (عليه السلام) في حوزة قم المقدسة على ساكنها آلاف التحية والثناء، في ثلاث دورات متتالية، شرعت في الأولى منها في السادس من شعبان عام أربعمائة وتسعة عشر بعد الألف الأول للهجرة النبوية، وما زالت الثالثة مستمرة إلى وقتنا الحاضر، وهي أطول من سابقتها؛ لاستيعابها لكثير من التفرعات والأمارات التي لم أتعرض لها في الدورتين السابقتين.

وقد ضبط كل واحدٍ منها مجموعة من الإخوة الأفاضل، وكانوا قد قدموا لي كتاباتهم، فوجدتها وافية لما ألقيته في مجلس الدرس، إلا أنها لم تكن بقالب التأليف؛ لاعتمادها - إلا نادراً - على نص ما ألقيته في قاعة التدريس، ولا يخفى التفاوت الكبير بين صياغة التدريس وصياغة التأليف.

ولكنني لما كنت قد استفدت منها عند تفرغي لهذه المحاضرات في قالب التأليف اقتضى ذلك التنويه من جهة، وتوجيه الشكر إليهم من جهة أخرى، وأخص بالذكر منهم جناب الشيخ إسماعيل الكلداري البحراني الذي حضر شطراً من الدورة الثانية، وما زال مواظباً على حضور الدورة الثالثة، من دون أن يتغيّب ولو ليوم واحد - على ما في بالي - على الرغم من طول المدة، وهذا إن دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على الجدِّ والمثابرة في تحصيل العلوم الدينية في زمنٍ أحوج ما نكون فيه إلى

أمثاله. وإني أسأل الله تعالى له التوفيق في الدنيا والآخرة، وأرجو أن لا ينساني من دعواته في أوقات الاستجابة.

ثم إنه امثالاً للأمر الوارد في الخبر عن النبي ﷺ :

«قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ»^(١).

ونزولاً عند رغبة بعض الأفاضل من أصدقائي، الذين رأوا في هذه المحاضرات أنها قابلة لأن يُتفع بها.

كل ذلك - مضافاً إلى المهجورية التي يعيشها هذا العلم في هذا الزمان، حتى أن كثيراً من الطلاب يصلون إلى مرحلة متقدمة من الفقه من دون أن يكون لديهم قدرة على التمييز بين صحيح السند وسقيمه، فضلاً عن القدرة على التقييم على أساس القواعد الرجالية، أو تمييز المشتركات، أو الترجيح عند تعارض التقييمات - حداثي إلى أن أصوغ هذه المحاضرات في ضمن كتاب، قال الشاعر:

كُلُّ حَرْفٍ جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ شَاعَ كُلُّ عِلْمٍ لَيْسَ فِي الْقِرْطَاسِ ضَاعَ

هذا، وقد ربّته في ضمن ثلاث حلقات، تضمّت الأولى منها جملة من المقدمات التمهيدية التي لا يستغني عنها الباحث في الرجال، وجملة من الطرق التي من خلالها يثبت التقييم. واشتملت الثانية على أمارات التقييم، ومفردات النصوص الشائعة في الكتب الرجالية. وحوّت الثالثة لمباحث تعارض التقييمات وضوابط علاجها، وكلّيات تمييز المشتركات، وختمتها بخاتمة تحتوي على بعض التطبيقات.

(١) تحف العقول عن آل الرسول ﷺ / ٣١.

وامتيازات هذه الحلقات وخصائصها موكولة إلى حكم القارئ المنصف الذي أرجو أن يعذرني عند الزلة - إذ العصمة لأهلها - والعذر عند كرام الناس مقبول.

كما وإني في الختام أهدي ثواب هذا المجهود المتواضع إلى أرواح علمائنا الأعلام، وبالأخص الذين استفدت منهم في أثناء تدريسي وتدويني لهذا الكتاب، وإلى أرواح والدي وأمواتي وأموات المؤمنين والمؤمنات الذين أسأل المولى عز وجل أن يتغمدهم برحمته الواسعة، إنه سميع مجيب الدعاء.

قم المقدسة

ليلة الثامن عشر من ذي الحجة

سنة ١٤٢٥ للهجرة

الفهرست

مقدمة الكتاب	٧ - ١٠
بحوث تمهيدية	١١-٢٢٥
الأمر الأول (تعريف علم الرجال)	١٣
شمول التعريف لتمييز المشتركات	١٤
الأمر الثاني (موضوع علم الرجال)	١٦
نوعا الكتب الرجالية	١٨
ما حقه أن يطلق عليه علم الرجال	١٨
الأمارات الخمس في دخول البحث في العلم	١٩
الأمر الثالث (الحاجة إلى علم الرجال)	٢١
أدلة مثبتة الحاجة	٢١
١ - التمسك بالأخبار العلاجية	٢١
الجواب عنه	٢٢
٢ - التمسك بالإجماع	٢٣
تقريب الإجماع القولي	٢٣
تقريب الإجماع العملي	٢٣

٢٤	الجواب عن الدليل الثاني
٢٥	٣ - التمسك بالوضع وضرورة التمييز
٢٦	الأخبار المثبتة للوضع
٢٧	توضيح دعوى تناقض الحشوية
٢٨	محاولة فاشلة لإبطال الدليل الثالث
٢٨	٤ - التمسك بذكر الأسانيد وبطلانه
٢٩	٥ - الدليل المختار
٣١	إشكال على الدليل المختار وردّه
٣٣	أدلة القول بجرمة ممارسة الرجال
٣٣	١ - التفضيح والتشهير
٣٤	أجوبة مدخولة لردّ الدليل الأول
٣٦	الحق في الجواب
٣٧	٢ - التعويل على النقوش وردّه
٣٨	نفي الأخباريين للحاجة
٣٨	الأدلة الراجعة إلى إثبات الاستغناء
٣٨	١ - الاستغناء بالاعتماد على عمل المشهور
٣٩	وجوه مدخولة في الجواب عن الدليل الأول
٤٢	٢ - اعتماد مبنى السيد يغني عن الرجال
٤٢	الإشكال فيه
٤٤	٣ - العرض على الكتاب يغني عن الرجال
٤٤	الإشكال فيه
٤٦	٤ - صحة كتب الحديث يغني عن الرجال

الأقوال في تصحيح الأحاديث ثلاثة	٤٧
الفرق بين صحة الرواية وقطعية صدورها	٤٧
دعوى القطع بصدور الروايات	٤٩
مبررات القطع بالصدور والخذشة فيها	٤٩
التشكيك في نسبة دعوى القطع بالصدور إلى الاستراديدي	٥٢
أدلة دعوى صحة الكتب المتداولة عند الطائفة	٥٣
الدليل الأول والخذشة فيه	٥٤
الدليل الثاني والخذشة فيه	٥٥
الدليل الثالث والخذشة فيه	٥٦
دعوى صحة الكتب الأربعة	٥٧
صحة روايات الكافي	٥٧
تعريف بالمؤلف والكتاب	٥٨
مميزات الكافي	٦١
أدلة صحته	٦٢
١ - التمسك بمدائح الكتاب لإثبات الصحة والخذشة فيه	٦٢
٢ - التمسك بمدائح المؤلف والخذشة فيه	٦٣
٣ - دعوى عرض الكافي على الناحية المقدسة	٦٦
تحقيق في تحقق العرض	٦٧
تحقيق في استلزام العرض للصحة	٧٣
٤ - تصريح الكليني بصحة كتابه	٧٤
في دلالة الفقرة على المدعى	٧٦
في كون الصحة نسبية أم مطلقة	٩٢

- ٩٢ وجوه منع الصحة المطلقة
- ٩٢ ١ - عدم اعتقاد الصدوق بالصحة
- ٩٨ ٢ - عدم اعتقاد شيخ الطائفة بالصحة
- ١٠٦ ٣ - حدسية الشهادة
- ١٠٩ قرائن الصحة عند القدماء
- ١١٢ دعوى صحة روايات الفقيه
- ١١٣ ١ - الإجماع والخدشة فيه
- ١١٣ ٢ - أولوية صحة الفقيه من الكافي والخدشة فيه
- ١١٤ ٣ - تصريح الصدوق بصحة كتابه والخدشة فيه
- ١٢٢ دعوى صحة روايات التهذيبين
- ١٢٣ ١ - تصريح الشيخ بذلك في العدة
- ١٢٣ المناقشة في وجود هكذا تصريح
- ١٢٣ دفاع فاضل عن الفيض الكاشاني
- ١٢٥ على فرض وجود التصريح في العدة فلا يثبت المدعى
- ١٢٦ حدسية الشهادة
- ١٢٦ ٢ - الاستشهاد بما ذكره في مقدمة التهذيب
- ١٢٧ المناقشة في دلالة الشهرة على الصحة
- ١٢٨ ٣ - التوسل بكلام للمجلسي
- ١٢٩ مقدار دلالة كلام المجلسي
- ١٣١ ٤ - التمسك بنظرية الأردبيلي في تصحيح الأسانيد
- ١٣٢ نظر الأعلام في رسالة تصحيح الأسانيد
- ١٣٣ مثال على التصحيح بما ذكره الأردبيلي

- الفرق بين الوجه الرابع والثالث ١٣٤
- مناقشة الوجه الرابع ١٣٤
- قيمة ما ابتدعه الأردبيلي ١٣٧
- أصل هذا الابتداع للمجلسي ١٣٨
- الأدلة الراجعة إلى عدم منتجية علم الرجال ١٣٩
- ١ - فساد عقيدة بعض أئمة الرجال ١٤٠
- النقض على ذلك بالعمل بخير فساد العقيدة ١٤٠
- عدم منافاة فساد العقيدة للظن المعتبر في الرجال ١٤١
- الحق في الجواب ١٤٢
- ٢ - اختلاف المذاهب في العدالة ١٤٣
- جواب الميرزا القمي على ذلك ١٤٣
- توضيح جوابه في ضمن نقاط ١٤٤
- الחדشة في جوابه ١٤٥
- الرد على اختلاف المذاهب بالنقض بالمرافعات والחדشة فيه ١٤٨
- الحق في الجواب ١٤٨
- الأقوال في العدالة ١٤٨
- طرق معرفة العدالة ١٥١
- عدم ورود لفظ العدالة ومشتقاتها في كتب القدماء ١٥١
- المراد من العدالة في موارد استعمالها ١٥٢
- تصحيح لصياغة إشكال الاختلاف في العدالة ١٥٤
- تحقيق ما نسب إلى الشيخ في تفسير العدالة ١٥٤
- ٣ - التقييمات الرجالية لا تنتج حديثاً صحيحاً ١٦٠

- الجواب على ذلك ١٦٠
- ٤ - الاشتراك في أسماء الرواة ١٦٢
- جواب مدخول عن هذا الوجه ١٦٣
- الحق في الجواب ١٦٤
- ٥ - السقط الحاصل في الأسانيد ١٦٥
- الخدشة في ذلك ١٦٥
- الأمر الرابع (تخريج حجية قول الرجالي) ١٦٧
- المسلك الأول (من باب الشهادة) ١٦٧
- الاستدلال لهذا المسلك بوجوه ثلاثة ١٦٨
- موانع الالتزام بهذا المسلك ١٦٩
- التحقيق يقتضي عدم وجود مانع ١٧١
- تامة مقتضي هذا المسلك ١٧١
- المسلك الثاني (من باب الاطمئنان) ١٧٣
- عدم صحة جعل هذا المسلك في قبال سائر المسالك ١٧٤
- التأمل في كلام بعض المعاصرين ١٧٤
- المسلك الثالث (الرجوع إلى أهل الخبرة) ١٧٥
- خصائص هذا المسلك ١٧٥
- الاعتراض على هذا المسلك صغرياً ١٧٦
- الإشكال على كبرى الرجوع إلى أهل الخبرة ١٧٧
- المسلك الرابع (الأخذ بالفتوى) ١٧٩
- بطلان نسبة هذا المسلك إلى صاحب الفصول ١٨٠
- المنافسة في هذا المسلك ١٨٠

المسلك الخامس (التسالم)	١٨٢
المناقشة فيه	١٨٢
المسلك السادس (الظنون الاجتهادية)	١٨٣
المناقشة فيه	١٨٤
المسلك السابع (الأخذ بالتواتر)	١٨٤
بطلان نسبة هذا القول إلى السيد الخوئي	١٨٥
المسلك الثامن (الرأي المختار)	١٨٦
تمامية المقتضي لهذا المسلك	١٨٧
عدم رادعية خبر مسعدة عن العمل بالسيرة	١٨٧
مع السيد الخوئي	١٨٨
مع الشهيد الصدر	١٨٨
مع الشيخ حسين الحلّي	١٨٩
الفرق بين الرواية والشهادة	١٩٣
حدسية التقييمات الرجالية	١٩٣
إرسال التقييمات الرجالية	١٩٦
تحقيق الجواب عن العويصة الثلاثية الأبعاد	١٩٧
مع الرشتي في أصالة الحس	١٩٩
مستثنيات العمل بتقييم الرجالي	٢٠٤
الأمر الخامس (تنويع الحديث)	٢٠٥
تعريف الأنواع الأربعة	٢٠٥
في محدث هذا التنويع	٢٠٧
في دعوى معروفة هذا التنويع عند القدماء والحدشة فيه	٢٠٨

- ٢١٠ في تشنيع الأخباريين على هذا التنوع
- ٢١١ إشكالات صاحب الحقائق على التنوع والחדشة فيها
- ٢١٨ السبب الصحيح لتنوع الأحاديث
- ٢١٩ ما يعتبر من هذه الأنواع
- ٢١٩ محاولة بعض المعاصرين لإدخال الحسن في الصحيح حكماً
- ٢٢٠ دفع هذه المحاولة
- ٢٢٢ الأمر السادس (سقوط بعض الأمارات لا يلزم السقوط مطلقاً)
- ٢٢٤ الأمر السابع (في تنوع المباحث)
- ٣٤٧ - ٢٢٧ المقصد الأول (طرق ثبوت التقييم)
- ٢٢٩ الطريق الأول (نص المعصوم عليه السلام)
- ٢٣٠ عدم ثبوت التقييم بسند ضعيف
- ٢٣١ الاختلاف في نقل الراوي تقييم نفسه
- ٢٣٣ تحرير محل النزاع
- ٢٣٥ أدلة قبول ذلك والחדشة فيها
- ٢٣٦ أدلة عدم قبول ذلك وتحقيق الحق فيه
- ٢٣٧ الطريق الثاني (نص أحد القدماء)
- ٢٣٧ شرائط اعتبار تقييم القدماء
- ٢٤٠ شخصيات أربع وقع التشكيك في قبول تقييمها
- ٢٤٠ ١ - العلوي العقيقي
- ٢٤١ تحقيق حال العقيقي من ناحية الوثاقة
- ٢٥١ تحقيق الحال في التقييمات المنسوبة إليه
- ٢٥٣ ٢ - ابن عقدة

- ٢٥٣..... في قبول تقيّماته على فرض صحة النسبة
- ٢٥٤..... وثيقة ابن عقدة
- ٢٥٦..... في صحة التقيّمات المنسوبة إليه
- ٢٥٨..... ٣- ابن الغضائري
- ٢٥٨..... شرح حال الغضائري (الأب) وإثبات وثاقته
- ٢٦٧..... شرح حال الابن وإثبات وثاقته
- ٢٧٧..... المقصود من ابن الغضائري عند الإطلاق
- ٢٩٠..... عدد الكتب الرجالية المنسوبة إليه
- ٢٩٦..... في اختلاف القوم في الاعتماد على تقيّماته
- ٢٩٨..... في دعوى حدسية تقيّماته
- ٣٠٢..... في دعوى عدم خبريته في التقييم
- ٣٠٥..... إحصائية تفصيلية لتقيّمات ابن الغضائري
- ٣١٠..... في ثبوت نسبة التقيّمات إليه
- ٣١٢..... نقل وتعجب
- ٣١٤..... محصل البحث في ابن الغضائري
- ٣١٤..... ٤- شيخ الطائفة
- ٣١٥..... دعوى مناقضته لنفسه والجواب عنها
- ٣١٩..... الطريق الثالث (نصّ أحد المتأخرين)
- ٣١٩..... موارد ثلاثة خارجة عن محل النزاع
- ٣٢٢..... مع السيد الفاني في تحريره لمحل النزاع
- ٣٢٣..... موارد ثلاثة داخلية في محل النزاع
- ٣٢٤..... أقوال العلماء في قبول تقيّمات المتأخرين في المورد الأول

- ٣٢٦..... تحقيق الحال في هذا المورد
- ٣٢٨..... دعوى انقطاع طريق المتأخرين والمناقشة فيها
- ٣٣٣..... تصنيف تقييمات العلامة إلى ستة أصناف
- ٣٣٥..... تحقيق الحال في المورد الثاني (اختلاف النسخ)
- ٣٤٣..... تحقيق الحال في المورد الثالث (ما لم يثبت نسبته)
- ٣٤٣..... الطريق الرابع (دعوى الإجماع على التقييم)
- ٣٤٣..... تحقيق حال هذا الطريق
- ٣٤٦..... الطريق الخامس (تجميع الأمارات)